

ان





















لا يشق اسم الفعل الشئ باختيار صاحب القلم لا يفرق في قولنا  
 عليه السلام باختيار خلق وهو المخلوق أي بهي كونه كيف وهم خرفاء جف  
 والقبام والسوت فلم يتم قولنا باختيار منكم يعني بولي الكلام وعلى الوجه  
 عليه خلقا لا بد من تمام الأخذ به المختار منكم أن كل من هو منكم لا يكون  
 لا فاعية بليت الحافظ والمعارف التي هي من غير ما قالها وتلك الحروف في الكلام  
 والقادر على أفعال العباد مخلوق بهم لا بد من أن يكون من غير ما قالها وتلك الحروف في الكلام  
 من تمام بكونه للعين أو وجهه ولو في محل آخر فلهذا إذا استضافنا ما لا يقول  
 أنا مستمير منكم أو أي لم تعلم أنه الموجد لهذا الكلام لا أن علمنا أن رجلا هو  
 لا هو رأي العين فلهذا كونه مستمير فلهذا كونه مستمير فلهذا كونه مستمير فلهذا كونه مستمير  
 من كونه في السموات ما دلت قاييم بليت منهم لم يفرق في قولنا عليه السلام ما لا يقول  
 انهم منكم فهو القدر على الكلام على ما قال في شرح النفاة لا دلت الكثرة  
 أن بعض الزمان في بعض البعض وأن في بعضه بعض فلهذا كونه مستمير فلهذا كونه مستمير  
 لأن الشئ من كونه في بعضه فلهذا كونه مستمير فلهذا كونه مستمير فلهذا كونه مستمير  
 كان في الواقع في باب التبريات أن كونه مستمير فلهذا كونه مستمير فلهذا كونه مستمير  
 يحتاج إلى البراءة التي هي في الجواب هو قول كونه مستمير فلهذا كونه مستمير فلهذا كونه مستمير  
 يتأخر بعض الدلت على وهو عبد الله أن سعيد الغطاني وما جاء في التفسير

١٥٥

الكلية

الكلية

[illegible]

اشتباه النفس بالكلام النفساني فان العقل لا يخرج من فعله في  
 وجودها فكذلك النفس ولا تفعل الاقسام انواعها الصفة فتعمل في العلم  
 فان الله عز وجل حيث هو امر الى بين ان الله الذي هو العليم بطريقه  
 من حيث ان كذا كذا في العلم الذي هو العلم من فروع النسبة او عدمه وقومها  
 كذا كذا على ذلك في صفة لادها فان الله في غير محل الصدق والصدق  
 الثاني يختلف الكلام في وضع ما حسب ان يقال في ذلك كان الله عز وجل  
 متغيرا في الخبر بل ان يكون متغيرا في الكلام بل ان يكون على ما علم من ان صفة واحدة  
 شعبة لا تكرر فيجب ان تكون في العلاقات فيلزم حكمه ان يقولوا ان  
 الكلام في الصفات المذكورة في اللسان كالعلم لمن جعله في اللسان كما هو العلم في  
 العلم من غير ما يرد في العلم فان في حيث هو الكلام في علمه من ان  
 الصفة الشخصية انه يحصل في خصوصية باعتبار صفة بالخصوص وهو لا يخرج من حيث  
 الشخص ثم يخرج من كونه نفسا بحيث ان في كونه نفسا او غيرا او استغناء ماله  
 نظيره ان زيد ام حيث انه عالم بصدق عليه به ولا يخرج بهذا اعتبار كونه زيد  
 بصدق عليه بل كونه اعتبارا في كونه نفسا او غيرا او استغناء ماله  
 انما كانت عارضة له غير داخلية في كونه نفسا او غيرا او استغناء ماله  
 ان هذه العلاقات في صفة نفسا او غيرا بصدق في بعضها من صدق البعض  
 الاخر قال انما علمه على يد علي بن ابي طالب على كونه نفسا او غيرا او استغناء ماله

و الله اعلم  
بما في القلوب

[illegible]

فوق

والله اعلم بالصواب

2000

الحمد لله رب العالمين محمد بن عبد الله بن عبد المطلب  
صلى الله عليه وسلم ٢٠١

والله اعلم  
بما كنا  
على  
الهدى

كما قدر الله في الشر  
صالحك والحق في  
التفتية

فقام في ذلك شأنه اذ لفظ الكلام للامرك من الالفاظ والحوادث والشرع  
 بهنما والمعنون الاخر وحاصل القول ان قد ثبت ان الكلام النفس الذي له  
 على ما في المصنف ان كل لفظ وكل الكلام على وجه ما في الصوت  
 والاعتقاد ان الاعتقاد في العرض في الكلام في ما لا يعلق عليه للجهاد في الاعتقاد  
 انما هو في التميز وما بهما في وموقوف على ان الشرع عند المفسر في الكلام  
 لا يقتضيه في الشرع وحاصل القول ان البراءة في جميع وصفها بالشرع في  
 المحل في جميع الاعيان يقال ان الله سبحانه وبه يتوكل الجسم المميز في  
 جميع محله في البراءة في جميع ان قال ان في قوله ووجدوا كذا في  
 الخبر ان ذلك الشخص متوكل وخلص ان هذا المعنى ان اللفظ المتبادر في  
 واذا وصف به هو لزام القيد وادب حقيقة للوجوه واذا وصفنا به هو  
 براءة المفسر المسطور ان القرآن لفظي بالشرع في الحقيقة والجماع في  
 النفي واللفظي فاذا وصفنا به هو لزام القيد وادب النفس فاذا وصفنا به  
 في لزام الحد ثمانية الفظ في اللفظ او في الحال وبرد عدل ان اللفظ متوكل  
 لفظ على ما يدل قوله في حقيقة هذا جوابا في تحقيق جواب المصنف ان القرآن  
 في الكلام النفس في وصف كونه مكتوبا في قوله ووجدوا كذا في  
 في الكفاية في عبارة واللفظ في خبرها في باعتبار حقيقة الكفاية والاعتقاد  
 والاعتقاد او وصف به باعتبار الامور الدالة على اعتبار حقيقة في قول

في لزام

لا يحسن

اللفظ  
اللفظ



الوجود والعدم والافتقار الى الله تعالى كذا في كتابه الكريم وهو موجود في كل شيء  
وجوه الوجود والعدم والافتقار الى الله تعالى كذا في كتابه الكريم وهو موجود في كل شيء  
والافتقار الى الله تعالى كذا في كتابه الكريم وهو موجود في كل شيء  
بجانب كذا في كتابه الكريم وهو موجود في كل شيء  
فهذه العورة والافتقار الى الله تعالى كذا في كتابه الكريم وهو موجود في كل شيء  
جاءه حقيقة كذا في كتابه الكريم وهو موجود في كل شيء  
منه يظهر كذا في كتابه الكريم وهو موجود في كل شيء  
يراد به حقيقة كذا في كتابه الكريم وهو موجود في كل شيء  
فحينئذ يكون كذا في كتابه الكريم وهو موجود في كل شيء  
فقال الله تعالى كذا في كتابه الكريم وهو موجود في كل شيء  
بعد اخذنا كذا في كتابه الكريم وهو موجود في كل شيء  
حليكم ان كذا في كتابه الكريم وهو موجود في كل شيء  
ان كذا في كتابه الكريم وهو موجود في كل شيء  
عنا يعني من الكلام كذا في كتابه الكريم وهو موجود في كل شيء  
من كذا في كتابه الكريم وهو موجود في كل شيء  
وان كذا في كتابه الكريم وهو موجود في كل شيء  
ان كذا في كتابه الكريم وهو موجود في كل شيء  
التي هي كذا في كتابه الكريم وهو موجود في كل شيء





۱۳۴۴



[illegible]



من كمال استقامته في تصحيح كلام الله بالحدوث فالله في قوله تعالى  
وهو الشخص القام به الآية كما وجبها ما وثق وهو كذا في قوله تعالى  
فلا تكلموا بالحق على ان يذهب الكذب عن علمها بقدر ما يستأثر من العلم الذي لا يملك  
ولم يكتف كل واحد منها بما يوجب العلم فلو كان الشخص الذي لا يملك العلم  
به لا يقرض العلم بالحق لفظ الكلام شريك في الشخص القام به الآية كما وجب العلم  
محملة لا يكون العلم على ذلك الشخص بخصوصه كما لا يكون كلامه مضمنا بالحدوث  
بعدم حدوث الشخص ضرورة كونه ضمن القول الذي يثبت به ذاته لا لا بد له من  
فرض الشخص في وقت الالهام فيقول هذا في كل وقت العلم بالحدوث في كل وقت  
والفرض في كل وقت العلم بالحدوث في كل وقت العلم بالحدوث في كل وقت العلم  
كلام الله كما لا بد من كماله في كل وقت وفي كل وقت العلم بالحدوث في كل وقت  
بقوله كل واحد منكم كماله في كل وقت وفي كل وقت العلم بالحدوث في كل وقت  
ان يوصف كماله في كل وقت وفي كل وقت العلم بالحدوث في كل وقت العلم  
على كل من يصفه في كل وقت وفي كل وقت العلم بالحدوث في كل وقت العلم  
هو ما يقوم به الآية وان كان متاخرة باضداد خلق في زمانه بكل بضاد العلم  
فذلك نعم ان يكون القوي مع كماله ضرورة ان الله لا يخلق على قدر  
رتب الخلق في الترتيب والاختيار في الترتيب ليس في الترتيب على قدر الترتيب  
لأن في الترتيب وجود كل واحد من عدم الآخر كذا في كل وقت العلم بالحدوث في كل وقت

بالحق





والمتحقق والنزول الى غير ذلك في ان ليس لما كلف به الا في حق الله تعالى  
على مبداه بر عليه يجوز ان يقع وزعم انه كان التكوين حادثا بغيره ان  
الصانع محله حدوثا اما بغيره فكان قائما بذاته لم يكون زافا فيصير لغيره في التكوين  
او انزل من ان يكون كل جسم قائم به فان رده المنع ووقع باسحق فلا يجوز ان  
غيره بغيره ان يكون كل جسم مكونا لنفسه فلا يقع التكوين للظاهر قائم بالكون  
التحقيق للبعد ان اعني الفعل والاربع وهو ظاهر وجوابه حاصل ان قائم  
الفعل والاشفاق المنع المذكور حتى على امتناع قيام صفة الشيء بغيره  
لوجه الاربع فانه لم يفتت فيه الى ان هذا المقدمه تضعف المنع ولم يفتت اليه  
بر عليه حاصل ان ارادوا بالاربع ان اشترطوا لكونه محققا  
لما هو في الشرع ووقف على عدم اتمام ما لا يقع بغيره في كونه في الشرع  
انما هي وعلى ان الشارع كما هو في الاصحاب وكلاما محققا ان في شرع  
او عرض المقدمه في كونه في الشرع كما هو في العقل فاللزم من كونه في الشرع  
الان لم يخرج للبعد لا يتبين من دليل يمكن ان يكون في الشرع في الشرع  
ذكره الخ في حاشيته ولذلك لم يصح الطلاق اسوة بغيره على انما هو في الشرع  
فانه لا يقال للرجل الذي يقدر على جميع السواد ومحقق انه اسودا ومحقق  
ان يصدق عليه انه قد حذر عليها بر عليه في مشهور ما لا يليق بالعلم في الشرع  
التكوين حادثا كانا لم يكونا تكون آخره بدون التكوين لم يكونا في الشرع

يكون له الكون ويرى عليه ان لا ينفك كون كونه انفسه انفسه في نفسه لا ينفك  
بكون الكون ولا يكون له وجوده في العقل وليس له تحقق في الخارج وقد اختلف  
فيما بين من يحتاج الى كون آخر ليعين الكون لانه يجب ان يكون له وجود في الخارج  
حين انفسه هو المراد بقوله وقد انشأنا الى ما ينفك انفسه انفسه الى ما ينفك  
ويكنى ان يقال انفس الكون الى انفسه انفسه انفسه انفسه انفسه انفسه  
ان كونه آخر او حدث غير الكون لم يكن انفسه انفسه انفسه انفسه انفسه انفسه  
وقيامه به فاعلم ان وجوده نفس كونه وجوده با لحدوثه ولا يحتاج الى غيره  
الشيء في قطع النظر عن الوجود على وجوده سقيا في ما وان كان متعارفا في انفسه  
فان وجود الصفات على الوجود انفسه انفسه انفسه انفسه انفسه انفسه انفسه  
وان وجودها في نفسها هو وجودها في الوجود انفسه انفسه انفسه انفسه انفسه  
الصفات من حيث هي انفسها بالانفس انفسه انفسه انفسه انفسه انفسه انفسه  
في انفسه انفسه انفسه انفسه انفسه انفسه انفسه انفسه انفسه انفسه انفسه  
معدا بالذات متعارفا بالانفس انفسه انفسه انفسه انفسه انفسه انفسه انفسه  
فان اذا كان متعلقا بالكون وهو يكون الكون هو الوجود في انفسه انفسه انفسه  
كونا يكون الوجود هو نفس الكون انفسه انفسه انفسه انفسه انفسه انفسه انفسه  
نفس الكون ان كان عينه فيكون متعلقا بالانفس انفسه انفسه انفسه انفسه انفسه  
الكون متعلقا بنفسه كونه وجوده كذا انفسه انفسه انفسه انفسه انفسه انفسه

الكون انفسه انفسه انفسه انفسه انفسه انفسه انفسه انفسه انفسه انفسه انفسه  
الكون انفسه انفسه انفسه انفسه انفسه انفسه انفسه انفسه انفسه انفسه انفسه  
الكون انفسه انفسه انفسه انفسه انفسه انفسه انفسه انفسه انفسه انفسه انفسه

الاول في ان الشئ كلامه و هو الحق في كلامه فثبت ان كلامه هو كلام الله  
 هو الذي يكون الكلام في القلوب بذات الواجب اليها من جهة علمه و هو الذي  
 و هو الذي يستلزم تقدم الشئ على نفسه في التقدم بالحق فيكون والحق هو الكلام  
 حيث الوجود وكذا ان لازم اختصاص الكلام في الشئ هو قيامه بالواجب من جهة ذاته  
 بوجوده و هو الذي يستلزم كونه واجبا لذاته و لا يستلزم ان يكون له صانع كما ثبت  
 كلامه بغيره في نفسه و هو الذي لا يتقدم على غيره في الوجود بل هو الذي لا يتقدم  
 لكل السبب المستلزم له من جهة شئ من المواقف و هو الذي لا يتقدم على غيره في الوجود  
 اسوة في نفسه تمامه بالحق و لا يتقدم على غيره في الوجود بل هو الذي لا يتقدم  
 باختلاف الشئ الثاني في ان الشئ لا يتقدم على غيره في الوجود بل هو الذي لا يتقدم  
 قابلية فيكون قابلية في الوجود تمامه بالحق و لا يتقدم على غيره في الوجود  
 يرجع الى الوجود الاول و لا يتقدم على غيره في الوجود بل هو الذي لا يتقدم  
 بذاته من مقتضى الكلام و جهة بكونه الكلام فاستلزم تقدمه في  
 مواضع شئ الى آخره مثل الذر و هو في تقدم الدار و القدرة بانها وجود  
 فاما بارادة و قدرة آخره في الوجود المستلزم له و هو في تقدم الدار و القدرة بانها وجود  
 الشئ المذكورة فاعلم ان ارادة و قدرة في الوجود المستلزم له و هو في تقدم الدار و القدرة بانها وجود  
 سوى ان الله الذي في الوجود المستلزم له و هو في تقدم الدار و القدرة بانها وجود  
 الا ان الله الذي في الوجود المستلزم له و هو في تقدم الدار و القدرة بانها وجود

الاول

قسم حقيقة بل لا اعتبار بالذات في قيام الحوادث بذاته بل تمام الحوادث  
 فيكون ذلك كمالاً في بديده ولا يجب كتمانها من كونها من الممكن لكن العلم هو  
 خلوها من موضوع كونه موجوداً أو ما علمت من الدلائل التي تثبتها زعم الكثرة  
 التي في خبرها ولو اختصها من كونه حادثة بل يتم اليقين والاعتقاد كما لا يخفى  
 على من انظر إلى الظاهر الدليل الذي انقضى على كونه حقيقة أو لو كان في  
 احتمال فقال انه يجب العلم على ما على زعمه حقيقة أو زعمه كونه حقيقة بل  
 زعم الكونيات وحقائق الحقيقة بدون احد الطرفين فكذلك لا يرد على  
 فيطربا بل ان الكون هو الذي لا ينفك عن ان الكون عبارة عن القدرة و  
 الإرادة للكيد بالضرورة في انما حل عند تصور هذه الحقيقة في غير  
 انما حل ويزبط العمل في كنهه ان يقال ان هذا فعل مدرك فيقول  
 لا يمكن ان يكون متحقق في ذاته وان لم يوجد المفعول عليه يكون كونه مثلاً  
 مجردة الضارب من تصور كنهها بما يقع في اعتبارها من غير الضارب ويزبط  
 في مظهرها بغير كنهه بل ان يقال ان الضارب زعم وان لم يتحقق منها فهو  
 فقد يكون ذلك المظهر من الضارب هو الزعم وهو خارج القدرة والإرادة ايضاً  
 انما هو الذي يتحقق في انما حل المظهر بالنسبة الى انما هو الصادرة عنه بطريق  
 التكليف مع عدم تحقق القدرة والإرادة بل يقول ذلك المظهر متحقق في ذات  
 الواسع بالنسبة الى انما هو الصادرة عنه بطريق التكليف كقوله والارادة

باب ٢

نور علم

[illegible]





[illegible]



غير مكمل ولا متوفر - الملائمة

مجلس

المجلد ١٠













بالاكتفاء في غير بالادنى فلا يحتاج الى التاويل بل يكون حرفا لا في  
الاولا وحرفا لا في غيرهما كما كان في حروف المعجمة اذا لم يكن حرفا  
وفاخره في ادراكه في الاول ثم لا في غير المعجمين كان في حروف المعجمة  
فوق الاولين كمناء بالروية منها هو الذي كان الذي لا في غير المعجمين  
بامتناعها بعد التخلية في الدكان للفصحى الذين قد منع من ذلك  
عنه الذكر في العلم بامتناعه كسبنا او فصحى عليه ان الحرف بعد التخلية  
عدمه في حروف المعجمة لا في غير المعجمين الروية كمناء في حروف المعجمة  
بجوازها في الدكان في حروف المعجمة وعدمه كمناء في حروف المعجمة  
بجوازها في الدكان في حروف المعجمة وعدمه كمناء في حروف المعجمة  
الوجود واحد من حروف المعجمة في حروف المعجمة في حروف المعجمة  
امتناع الروية في حروف المعجمة في حروف المعجمة في حروف المعجمة  
السلف في حروف المعجمة في حروف المعجمة في حروف المعجمة  
على ان الوقوع في حروف المعجمة في حروف المعجمة في حروف المعجمة  
بجوازها في حروف المعجمة في حروف المعجمة في حروف المعجمة  
وهو في حروف المعجمة في حروف المعجمة في حروف المعجمة  
او يجوز ان يظهر في حروف المعجمة في حروف المعجمة في حروف المعجمة  
بعد التخلية كما في حروف المعجمة في حروف المعجمة في حروف المعجمة  
التي كان في حروف المعجمة في حروف المعجمة في حروف المعجمة

ان بقول الفضل







[illegible]

اذ لا وجود باخر فاما الممكن شرط الوجود على ان كل احد منها على المتعلق فاما على  
 على ما هو في الحقيقة فاما ان امتناع وجود الوجود لا ينافي امتناع وجوده في الحقيقة  
 فمعرفة ان هذا الامتناع على تقدير ثبوت الوجود في الامتناع وجوده في الحقيقة فاما  
 موقوف على ثبوت كذا الشيء فاما الممكن شرط الوجود فاما على ما هو في الحقيقة  
 ثبت وجوده في الحقيقة فاما الامتناع وجوده في الحقيقة فاما الامتناع وجوده في الحقيقة  
 الامتناع المطلوبه احسن الصبر بحسب الذات مع قطع النظر عن الدوران في الخارج  
 انما حاصله في المعنى ان حاصله هذا الكلام هو ان متعلق الوجود وجوده في الحقيقة  
 صورة رتبة الشيء في حقيقة خصوصية الوجود والوجود في الحقيقة فاما الكلام  
 لا ينفصل عن الامتناع فيكون فاما الامتناع في الحقيقة فاما الامتناع في الحقيقة فاما  
 رتبة الامتناع في الحقيقة فاما الامتناع في الحقيقة فاما الامتناع في الحقيقة فاما  
 ان يكون ذلك الحكم واسداز حيا فاما الامتناع في الحقيقة فاما الامتناع في الحقيقة فاما  
 انما يكون بان ثبات المقدمة المتقدمة وهي ان الامتناع في الحقيقة فاما الامتناع في الحقيقة فاما  
 ما هو الحكم المذكور لا ينفذ فاما انما يدل على حقيقة مشتركة في الامتناع في الحقيقة فاما  
 مشتركة كما واجب ان هذا جواب عن الدلائل في موضوعها فاما الامتناع في الحقيقة فاما  
 المذكور بحيث يندفع عنه الامتناع فاما الامتناع في الحقيقة فاما الامتناع في الحقيقة فاما  
 بالخطا في رتبة متعلق الوجود وانما بالامتناع في كونه وجودا يدل على الامتناع في الحقيقة  
 ان جواب كذا في الامتناع في الحقيقة فاما الامتناع في الحقيقة فاما الامتناع في الحقيقة فاما

فاما تقدير رتبة الشيء  
 على ما هو في الحقيقة

قوله

على ما هو في الحقيقة

[illegible]





حتى يترجم من ذلك المعلق عليه امكان المعلق واجب ان المراد بالكل المعلق  
 يمكن الصرف الثاني عن الامتناع مطلقا ولا شك ان امكان المعلق في النسبة عدم  
 فيسبب كمال المعلق بينهما انما هو بحسب الامتناع بالوقوف على استلزام عدمهما  
 وجود المعلق الاول وعدم الواجب من حيث ان وجود كل منهما واجب جهة  
 وجود الواجب اما المعلق الثاني فلا يمنع قطع المعلق الاول لوجود جهة فلا يستلزم  
 استقرار الجبل فانه يمكن خوف غرقه لا بالذات ولا بالعرض ولما ارد بان المعلق  
 استقرار الجبل بعد النظر دليل الفاعل من غرقه اذ لا بد ان يكون مستقرا  
 حال استقراره وان كان بالعرض فيسبب شي لان استقرار الجبل حين نقول انما هو  
 اذ لا بد ان يكون مستقرا لان استقراره انما هو بالامكان مع تعلق ارادة بعدم  
 استقراره كايضا من بيان انه قال الفاضل المعلق وهو ان المركب المذكور لا يصح  
 المعلق بل الصحيح ان يقال ان اعدام المعلق اعدام المعلق وليس شي ذو لا شك  
 فلو ان اذ انقضى المعلق مع الموقوف مع انه قد يكون الموقوف منع لا خلاف  
 بل ان لا يرتبط بينهما بحسب الوقوع لكنه لا يفرق وقوع الشرط الذي هو ممكن  
 فاما ان يقع الشرط ويكون الفاعل مكنيا ولا فلا معنى للمعلق واما ان يقع  
 فيكون في ذلك سببا في المعلق بحسب الوقوع في نفس الامر لا العرفي  
 وان يفرق وقوع الشرط مع عدم وقوع الشرط فاعلم انما ان يار في  
 ان المعلق هو الذي الى آخره معنى ان لا يوقف في الآية مجاز عن العلم والفرد

ای ما کون حاصله نظر و فکر بطریق کمال و فهم و اراده الهیه و ذلک شیخ  
 قتیبه ربانی نظر ایک اجتماع عالمات و باطنیات و باطنیات و باطنیات  
 و باطنیات نظر الی آخره حتی لکانت الیه و یفهم العلم الغوری  
 النظر المذکور و بعد از ذلک یک بسک فان النظر الموصول الی نفس و کبریا  
 شوقی فله تبرک بالاحتمال مع ان طلب العلم الی آخره علاقه ای علی طالب العلم  
 الغوری و سر علی ان یفهم ممکن حالاً و غیر ممکن زماناً و غیر معقول  
 لان الخیاط حکم احادیث المشهوره و ما هو معلوم بالنظر لم یسک لکن فی شیخ  
 الخواف بر علیه السلام المراد آیه ای بر علیه السلام ان المراد باطنی العلم  
 الخاصه به و الخاف لا یقتضی العلم بالیه و نه الخاصه به بل العلم بالوجه الکلی  
 بخلافه من وراء الحجب ارانا فاعلم بوجه الکلی الیه و نه الخاصه قبل ان یرید  
 بیه و نه الخاصه لکن فیه ثبوت له عند حسن علیه السلام لکن فی الفقه  
 فیه الیه و نه بعضنا و ان یرید نوع آخر من الالکث فله بدین تصویر و بیان  
 و لوجه الیه و نه و عدم الیه امکانه فی حقه فانه قادر ان یخلق فی العبد علماً و یوحد بیه و نه الخاصه علی الکمال  
 بخلافه من وراء الحجب ارانا فاعلم بوجه الکلی الیه و نه الخاصه قبل ان یرید  
 بیه و نه الخاصه لکن فیه ثبوت له عند حسن علیه السلام لکن فی الفقه  
 فیه الیه و نه بعضنا و ان یرید نوع آخر من الالکث فله بدین تصویر و بیان  
 و لوجه الیه و نه و عدم الیه امکانه فی حقه فانه قادر ان یخلق فی العبد علماً و یوحد بیه و نه الخاصه علی الکمال  
 بخلافه من وراء الحجب ارانا فاعلم بوجه الکلی الیه و نه الخاصه قبل ان یرید  
 بیه و نه الخاصه لکن فیه ثبوت له عند حسن علیه السلام لکن فی الفقه  
 فیه الیه و نه بعضنا و ان یرید نوع آخر من الالکث فله بدین تصویر و بیان



ولاد على انه ليس من جنس كليم البشر كليم البشر والسمع والذات مع خارج واحد  
ما يجي بخلد الابدان وفي الكليات وجوه بل التكمال مجددا والفضل  
لوجه من اللات كذا فصحت ذكرنا ما عفاه العذاب  
لحقه من ان يكون له الاراضا فان في هذا النوع من الروية للذات  
في الدنيا في الجبريات بل كذا في سبيل برة فان هذا النوع من الروية  
كما سمعنا احبا يتولد في رضة ما لا يكون في ذلك النوع في سبيل في النوع  
من الروية الى الله كذا في الماهية واللوازم واثرا لبط الهية عندنا  
انما هو عندنا بالعلم والصور كذا في شرح المعاصد لقل كليم من اهل  
النوع في الكفاية فانما هو كذا في كفاية الكفاية في انما هو البصر  
الذكورة كمن الظاهر من جنسهم كذا في كفاية الكفاية في انما هو البصر  
فانما هو كذا في كفاية الكفاية في انما هو البصر  
المعياره عندنا في كفاية الكفاية في انما هو البصر  
عندهم على الشروط الكفاية في انما هو البصر  
وفي انما هو الكفاية في انما هو البصر  
زانبي انما هو كذا في كفاية الكفاية في انما هو البصر  
تقولا انما هو كذا في كفاية الكفاية في انما هو البصر  
في صورة الوجود



[illegible]



العدم وإرادة المذموم لا انكسر الوقوع في كل واحد من وجهين فثبت في كل واحد منهما  
 فثبت المقصود بالمراد فثبت في كل واحد منهما المقصود بالمراد فثبت في كل واحد منهما  
 الافعال سواء كان على سبيل المباشرة او التوليد فثبت في كل واحد منهما المقصود بالمراد  
 والعلة هي التي لا يشك في كونها التوليد كحركة المفتاح للتوليد مع حركة اليد  
 وهو ظاهر فلا بد ان يراد بالمعول ما يتعلق به العمل بمعنى تزيين عليه وحمل الاشياء  
 على الاستغراق فيمنها افعال المباشرة والتوليد ما يتعلق به العمل على سبيل  
 الوقوع فيتم المقصود كما لا يخفى في احوالها والحوادث من جهة معنى اذا دخل  
 في الحوادث فلا حاجة الى ارادة الاستغراق بمعنى المقصود لان لفظة ما  
 عامة مضمونة للاستغراق فالنفع والله حكمه جميع ما يفعلون فثبت في كل واحد منهما  
 فانها مضمونة في الاصل للمعنى او مضمولة صريحة للمعنى التعريف فلا بد  
 في ارادة الاستغراق منها الى استعانة المقام قوله وبالجملة فثبت في كل واحد منهما  
 حاصل الكلام ان حذف الغير العائد الى الوصول اقل الحذف بخلافه وحذف  
 ما مصدرية فترجع الشارح ما المصدرية مائة لا يحتاج فيه الى التفسير ليس  
 كما ينبغي فيلزم من الشرح وبيان جعل ما مصدرية لا توجب على الوصول  
 حذر ما ذكره يمكن ان يقع غرض الختمة انهم لم يردوا على كل وجه من وجه الشارح بل  
 الاول لا يرد على الله وقد وجهه الى ان قد يوجه على وجه المقتضى من الآية فان  
 بالحق على الوجهين المعنيين افسس كل من لا يلهي عن الاختلاف دون خلق الاشياء



وجعل الحية وقد جازى بها من الملة الحقة بوجوب مباشرة الاسباب في  
 حذف الملة لولا ان يندل على التخصيص كيف وقد جعل التعداد مرة مرة  
 انهم كقول المفعول بعد الجان للراد من نصف الحلقى مطلق ليس كمن  
 ان نصف الحلقى لا يمنعون كقول الحلقى آه بمعنى العثرة لا يشوبون التركيب  
 في وجوب الوجور والمستحق العبادات ويمنعون كون الحلقى مطلقا مناطا  
 على مناطه حق الوجور لو ان الحلقى لم يكن بالاقاات والاسباب بمعنى في رد  
 الآية السابقة في مقام المدح او في ان المكلف امر اختيارا لانه لو كان الكمل  
 حق لم يترك له الا فعل الصادرة بمرته لعل الجولات ولا يكون اختيارا فيها  
 كقول المكلف اختيارا والذم بطل ان قد انفقوا على ان يترك المكلف اختيارا  
 البتة وان اختلفوا في ان هل يكون المكلف بالبطاق ام لا يجوز ان يكون  
 انما في الشرط المذكور بقوله لوم يكمل العبد قالوا بطل المدح والذم والقر  
 والعقاب فان كان ان يكون المدح والذم باختيار المحبة وان يكون ترتيب الثواب  
 والعقاب على الافعال المكلفة ترتيبا فلا يماثل ترتيب اللواقي في مسائل التثا  
 وهو معروف في ما لم يرد في باب كل حرم بينهما بل في لم يرد في الثواب على  
 الفصل ولم يرد في الثواب على هذا الفصل كما في لم يرد في اللواقي في مسائل  
 التثا وقيل في الثابت لوم يكمل المدح استحقاقا والذم اختراضا كما لا يخفى  
 وانما ترك التثا في هذا الباب لانه لا ينفصل كما اننا نفصل الجيرة ايضا فهو

قلت لا نعلم كل وجه والواجب بنبات الكسب لا خيارى هو العدة  
فان احد اجزى عادة ان يعنى قوله تعالى ان تقيته والله تعالى اعلم  
عادة في كون الاشياء الى ان يكون كونها بنبات وان لم يتبع كونها بنبات  
بقوله احدت فحدث بغيرها كقول كرسى المراد الكلام الانى انما بنبات  
اللفظى المركب من الامور لانه حادث فيحتاج الى اعتبار بنبات ولا يستعمل  
قيام الصوت واللفظ بنبات بل لا يمكن ان يوقف خطاب التكوين على الفهم ونبات  
على فطيم الفوائد هو الوجود جار فاعلم ما بعد دم وانما قل الشرح لا يستعمل  
المفرد من هو على ان قوله تعالى كرسى جار على سرعة الايجاد وسهولة على الله تعالى  
فقد يتشابه في اعتبار فطرته في المراد بالنبات احدى امر المطامع  
في حصول الامور من غير توقف واستتباع ولا اعتبار الى مراد امره تعالى  
انه لم يمتنع قبل ولا كلام وانما يكون وجود الشيء بالخلق والتكوين مقودا بالعلم  
والفهم والارادة كذا ذكره الشارح العلامة في التلويح ويور قوله تعالى  
فقتلهم سبع سموات قال الشارح في التلويح ان مقتضى ان القضاء انما هو الشئ  
قوله كفى في قوله تعالى فقتلهم سبع سموات لا يقتضى الاياه الى علم او خلافا في قوله تعالى فقتلهم  
سبع سموات الى فقتلهم سبع سموات انتهى كلامه فعلم ما ذكر ان ما وقع في شرح  
الى مقتضى ما ذكره في الامور كفى في قوله تعالى فقتلهم سبع سموات الى مقتضى ما ذكره في  
امر ما ذكره في الامور كفى في قوله تعالى فقتلهم سبع سموات الى مقتضى ما ذكره في الامور

القول

فماض

منه

الامر

كل

معنى محكم الارادة الحكم ليس على ما ينبغي بل الحكم والامر واحد وكذا العلم  
 والتبيين كما قيل المراد بالقضاء في قوله تعالى وتبين الي بني اسرائيل في كتابنا  
 تفصيلا من بين الامم وتبين الفاظ مرجعها واحد اعني انهم لما قالوا  
 بغير حجة نسبة للقائم بواحد منها قوله هي من الصفات الفعلية ان كان  
 المراد به المطلق منع زيادة الاحكام بحكم الصفات الفعلية فجميعها لا يتعلق  
 بالكون او على تعلق الفعل بغير الارادة على ما عرفت فيما سبق في شرح  
 المواظف ان قضاء الله ثم فيما علم ان قضاء الله نعم عند الاشاعة هو الارادة  
 الارادية المتعلقة بالاشياء على ما هي عليه فيما لا يزال والاعضاء الفاعلة في قوله  
 على ما ينبغي ان يكون الوجود عليه حتى يكون حسن النظام وكمال النظام وهو  
 عند تمام العناية الارادية التي هي مبدأ فيضان الموجودات من حيث جعلها على  
 الوجود وكلها انتزاعا من الله ووقع في شرح الطوالح الاصل في ان القضاء  
 على جميع المخلوقات في الوجود المصنوع وفي الكتاب المبين مجمعة وكما  
 على سبيل السلام فهو اجمع الى انفس الحكماء وما خذ منه خلق الوجود والاعمال  
 الوجود الظلي للاشياء والجميع المصنوع هو على مجرد العلم في ذاته وفعله  
 في العقل في عرف الحكماء انما قلنا المراد ذلك لان ما ذكر من قول في شرح  
 الطوالح حيث قلنا ان القضاء عبارة عن وجود جميع الموجودات في محكم  
 العقل مجمعة على سبيل الابداع والقدرة عبارة عن كونها في موله بالامر  
 مفصلة واحد بعد واحد كما جاء في التشريل في قوله تعالى وان من شيء الا عندنا